جمعية تسامي الشرقية لتطوير العمل غير الربحي
مسجلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية رقم (٢٠٧١)
الدمام - المملكة العربية السعودية
القوائم المالية وتقرير المراجع المستقل
للفترة المالية من ٠١ ابريل ٢٠٢١م وحتي ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م

جمعية تسامي الشرقية لتطوير العمل غير الربحي
مسجلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية رقم (٢٠٧١)
فهرس القوائم المالية
للفترة المالية من ٠١ ابريل ٢٠٢١م وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م

المحتويات

بيان	صفحة
تقرير المراجع المستقل	١-٢
قائمة المركز المالي	٣
قائمة الأنشطة	٤
قائمة التدفقات النقدية	٥
إيضاحات حول القوائم المالية	٦-١١

الماجد والعنزي محاسبون ومراجعون قانونيون
AlMajed & AlEnzi Certified Public Accountants
رقم الترخيص License No 717/11/323

تقرير المراجع المستقل

إلى الســـادة أعضاء مجلس الإدارة حفظهم الله
جمعية تسامى الشرقية لتطوير العمل غير الربحى
الجبيل– المملكة العربية السعودية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية **تسامى الشرقية لتطوير العمل غير الربحى** (الجمعية)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، وقائمة الأنشطة وقائمة التدفقات النقدية عن الفترة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للجمعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للفترة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية للمنشآت غير الهادفة للربح والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية "الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الجمعية وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. و في اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفر أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الادارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير التقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية للمنشآت غير الهادفة للربح والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لمتطلبات نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية واللائحة الأساسية للجمعية، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تري أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الجمعية.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طول المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية ، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الجمعية عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

ممدوح سليمان الماجد وفيصل محمد العنزي
محاسبون ومراجعون قانونيون

فيصل محمد العنزي
ترخيص رقم ٥٤١ بتاريخ ١٤٣٧/١٠/٢٢هـ

الرياض – المملكة العربية السعودية
التاريخ :٢٤ ربيع الاول ١٤٤٤هـ
الموافق ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٢م

	إيضاح	٢٠٢١م
الأصول		
الأصول المتداولة		
نقد وما يعادله	(٣)	٢٦١,٥٦٦
اجمالي الاصول المتداولة		٢٦١,٥٦٦
اجمالي الأصول		٢٦١,٥٦٦
الالتزامات و صافي الاصول		
صافي الأصول		
صافي الأصول غير المقيدة		٩٦,٥٦٦
صافي الأصول المقيدة		١٦٥,٠٠٠
اجمالي صافي الاصول		٢٦١,٥٦٦
اجمالي الالتزامات و صافي الأصول		٢٦١,٥٦٦

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى (٨) تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

قائمة الأنشطة
للفترة المالية من ٠١ ابريل ٢٠٢١م وحتي ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م

	إيضاح	غير مقيدة	مقيد	للفترة المالية من ٠١ ابريل ٢٠٢١ وحتي ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م
الإيردات والمكاسب:				
التبرعات النقدية		١٥١,٩٠٠	-	١٥١,٩٠٠
إيرادات الأنشطة	(٤)	-	٣٦٠,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠
إجمالي الإيرادات والمكاسب		**١٥١,٩٠٠**	**٣٦٠,٠٠٠**	**٥١١,٩٠٠**
المصروفات والخسائر:				
مصروفات الأنشطة	(٥)	-	١٩٥,٠٠٠	١٩٥,٠٠٠
المصاريف العمومية والإدارية	(٦)	٥٥,٣٣٤	-	٥٥,٣٣٤
إجمالي المصروفات والخسائر		**٥٥,٣٣٤**	**١٩٥,٠٠٠**	**٢٥٠,٣٣٤**
التغير في صافي الأصول خلال السنة		٩٦,٥٦٦	١٦٥,٠٠٠	٢٦١,٥٦٦
صافي الأصول في بداية السنة		-	-	-
صافي الأصول في نهاية السنة		**٩٦,٥٦٦**	**١٦٥,٠٠٠**	**٢٦١,٥٦٦**

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى (٨) تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

قائمة التدفقات النقدية للفترة المالية من ٠١ ابريل ٢٠٢١ وحتي ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م

	للفترة الماليه من ٠١ ابريل ٢٠٢١ وحتي ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلة:	
التغير في صافى الأصول خلال الفترة	٢٦١,٥٦٦
تعديلات لتسوية صافي الربح (الخسارة) إلى صافي النقد	
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلة	٢٦١,٥٦٦
صافي التغير في النقد و ما يعادله خلال الفترة	٢٦١,٥٦٦
ارصدة النقد في الصندوق وما يعادله - بداية الفترة	٢٦١,٥٦٦
	-
أرصدة النقد في الصندوق و ما يعادله - نهاية الفترة	٢٦١,٥٦٦

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى (٨) تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

(١) نبذه عن الجمعية

جمعية تسامي الشرقية لتطوير العمل غير الربحي تعمل بموجب ترخيص رقم (٢٠٧١) الصادر من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بتاريخ ١٤٤٢/٠٨/٣٠ هـ - الدمام - المملكة العربية السعودية.

السنة المالية

السنة المالية الاولي للجمعية تبدأ من ٠١ ابريل وتنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م . وكل سنة ميلادية ١٢ شهر .

(٢) ملخص لأهم السياسات المحاسبية

يتم إعداد القوائم المالية طبقا معيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وفيما يلي ملخصا لأهم السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الجمعية:

أسس الاعداد

بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمعايير المحاسبة للمنشآت غير الهادفة للربح المعتمدة في المملكة العربية السعودية ولمتطلبات الإثبات والقياس والإفصاح الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية فيما لم تعالجه المعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح الصادرة عن الهيئة والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين الملائمة لظروف الجمعية.

أسس القياس والعرض

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

تقديرات وافتراضات محاسبية مؤثرة

إن إعداد القوائم المالية يتطلب من الإدارة استخدام تقديرات و افتراضات من شأنها أن تؤثر في تطبيق السياسات و القيم الظاهرة للأصول و الالتزامات و الإيرادات و المصروفات الواردة بالقوائم المالية. إن تحديد التقديرات يتطلب من الإدارة إتخاذ القرارات التي تعتمد على الخبرات السابقة، والخبرات الحالية و توقعات الأوضاع المستقبلية، وكل المعلومات الأخرى المتوفرة. إن النتائج الفعلية قد تكون مختلفة عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصورة مستمرة. التعديلات التي تترتب عنها مراجعة التقديرات المحاسبية يتم إظهار أثرها في فترة المراجعة والفترات المستقبلية التي تتأثر بهذه التعديلات.

إن أهم بنود القوائم المالية التي تتطلب إستخدام توقعات وفرضيات من قبل الإدارة تتعلق بالأتي:

٣-١ مبدأ الإستمرارية

ليس لدى إدارة الجمعية شك حول قدرتها على الاستمرار، وعليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

الإنخفاض في قيمة الأرصدة المدينة

يتم تكوين مخصص للانخفاض في قيمة الأرصدة المدينة عند وجود دليل موضوعي على أن الجمعية لن تكون قادرة على تحصيل كافة المبالغ المستحقة وفقاً لشروط التعاقد. إن الصعوبات المالية التي قد يتعرض لها المدين وإحتمالية إفلاسه أو إعادة الهيكلة المالية لديه أو إخفاقه في أو تأخره عن سداد الدفعات المستحقة تعتبر جميعها مؤشرات كبيرة وتعتبر أدلة موضوعية على الانخفاض في قيمة الأرصدة المدينة. ويتم إجراء تقدير مستقل للمبالغ الهامة بحد ذاتها. وبالنسبة للمبالغ غير الجوهرية بحد ذاتها ولكنها تجاوزت موعد إستحقاقها، فإنه يتم تقديرها بشكل جماعي ويتم تكوين مخصص بناءً على الوقت ومعدلات التحصيل السابقة

الأعمار الإنتاجية والقيمة المتبقية للممتلكات والمعدات

تحدد الإدارة العمر الإنتاجي المقدر للممتلكات والمعدات والقيمة المتبقية لها لإحتساب الإستهلاك. يتم تحديد هذه التقديرات بعد الأخذ في الإعتبار الغرض من إستخدام هذه الأصول والظروف التى يعمل فيها الأصل. تقوم الإدارة بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية لهذه الأصول وعند وجود مؤشر لحدوث تغيير يتم تعديل تقديرات العمر الانتاجي أو القيمة المتبقية أو طريقة الاستهلاك، والمحاسبة عن التغيرات الناتجة بأثر مستقبلي.

الهبوط في قيمة الأصول غير المالية

يتم في تاريخ كل قائمة مركز مالي مراجعة القيمة الدفترية للأصول غير المالية، فقط عند وجود مؤشر على حدوث هبوط في القيمة أو عكس خسائر الهبوط، وفي حالة وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للأصل لتحديد مقدار خسائر الهبوط في القيمة أو عكس خسائر الهبوط في القيمة، إن وجدت.

الهبوط في قيمة الأصول المالية

يتم تقييم مؤشرات الهبوط في القيمة للأصول المالية، ما عدا الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأنشطة في نهاية كل فترة مالية. يتم تخفيض قيمة الأصول المالية عند وجود دليل موضوعي، كنتيجة لحدث أو أحداث حصلت بعد الاعتراف المبدئي بتلك الأصول المالية يشير إلى تأثر التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتلك الأصول المالية.

الأحكام المرتبطة بالتمييز بين معاملات التبرعات و معاملات الوكالة

وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح عند قيام المتبرع بتفويض المنشأة المستلمة للأصل بإنشاء برامج لتوزيع نقدية و تنفيذه، أو سلع، أو خدمات على المنتفعيين، فإن المنشأة المستلمة تقوم بمعاملة تلك الأصول على أنها تبرعات، نظراً إلى أن الجمعية لديها سلطة الإدارة و التصرف في هذا الأصل المحول من المتبرعين ، فقد تم اعتبار الأصول المحولة للمؤسسة على أنها تبرعات وليس معاملات بالوكالة، وعليه إثبات التبرعات مباشرة عن التحويل أو الاستحقاق في قائمة الأنشطة .

ملخص السياسات المحاسبية المهمة

تظهر بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية، بعد طرح الاستهلاك المتراكم وخسائر الهبوط في القيمة المتراكمة.
تتضمن التكلفة المصروفات المرتبطة مباشرة باقتناء الممتلكات والمعدات.
عندما يختلف العمر الإنتاجي لبنود الممتلكات والمعدات يتم المحاسبة عنها كبنود منفصلة.
يتم تحديد المكاسب أو الخسائر الناتجة عن استبعاد بنود من الممتلكات والمعدات بمقارنة أية مقبوضات من الاستبعاد مع القيمة الدفترية لتلك البنود وتسجل بالصافي في قائمة الأنشطة.

النفقات اللاحقة للاقتناء

تسجل تكلفة الجزء المستبدل لبند من بنود الممتلكات والمعدات ضمن القيمة المدرجة لذلك البند إذا كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للجمعية تكمن في ذلك الجزء إضافة إلى إمكانية قياس تكلفة ذلك الجزء بشكل موثوق، ويتم شطب القيمة المدرجة للجزء القديم المستبدل.

الأدوات المالية

تقوم الجمعية بالمحاسبة عن جميع أدواتها المالية وفقاً للقسمين ١١ و ١٢ من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
يتم الاعتراف بالأصول والإلتزامات المالية عندما تصبح الجمعية طرفاً في الاحكام التعاقدية لأداة مالية. وعندما يتم إثبات أصل مالي أو التزام مالي بشكل أولي، يتم قياسه بسعر المعاملة بما في ذلك تكاليف المعاملة باستثناء القياس الأولي للأصول والالتزامات المالية التي تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأنشطة ما لم يشكل الترتيب، في الواقع، معاملة تمويل للمنشأة (الالتزام مالي) أو الطرف المقابل (أصل مالي) إذا كان الترتيب يشكل معاملة تمويل، فيتم قياس الأصل أو الالتزام المالي بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية مخصومة بمعدل الفائدة السوقية لأداة دين مشابهة.

في نهاية كل فترة تقرير، يجب على المنشأة أن تقيس الأدوات المالية على النحو التالي، دون أي طرح لتكاليف المعاملة التي يمكن أن تتحملها المنشأة عند البيع أو الاستبعاد الآخر:

تقاس أدوات الدين بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية إذا استوفت الشروط اللازمة لهذا الاثبات. وتقاس أدوات الدين التي تصنف على أنها أصول متداولة أو التزامات متداولة بالمبلغ النقدي غير المخصوم أو العوض النقدي الآخر الذي يتوقع أن يتم دفعه أو استلامه (أي صافي من الهبوط في القيمة) ما لم يشكل الترتيب، في الواقع، معاملة تمويل.

تتقاس الارتباطات باستلام قرض، التي تستوفي الشروط لهذا الاثبات، بالتكلفة (التي قد تكون صفراً) مطروحاً منها هبوط القيمة.

تقاس الاستثمارات في الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل والأسهم العادية أو الممتازة غير القابلة للإعادة - إن وجدت- على النحو التالي:

إذا كانت الأسهم تتم المتاجرة فيها في سوق عامة أو يمكن قياس قيمتها العادلة خلاف ذلك بطريقة يمكن الإعتماد عليها بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، فإنه يجب أن يقاس الاستثمار بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات ضمن الربح أو الخسارة

تقاس جميع الاستثمارات الأخرى من هذا القبيل بالتكلفة مطروحاً منها هبوط القيمة.

يتم إلغاء الإعتراف بالأصول المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصول أو يتم تسويتها أو تحويل

ويتم إلغاء إثبات الالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) فقط عندما يتم اطفاؤه أي عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد، أو إلغائه أو ينقضي.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في قائمة المركز المالي عند وجود حق قانوني لإجراء مقاصة لتلك المبالغ المعترف بها ويكون هناك نية للتسوية على أساس الصافي أو الإعتراف بالأصول وتسوية الإلتزامات في آن واحد.

الأصول المالية

الإثبات الاولي

يُثبت الأصل المالى فقط عندما تصبح الشركة طرفاً في النصوص التعاقدية للأداه ويتم إثباته بسعر المعاملة وتتضمن الأصول المالية للمؤسسة النقد وما يعادله والذمم المدينة.

القياس اللاحق

بالنسبة لأدوات الدين طويلة الاجل تقاس بالتكلفة المستنفده باستخدام طريقة الفائدة الحقيقية وتقاس أدوات الدين قصيرة الأجل بالمبلغ النقدي غير المخصوم أو العوض النقدي الذي يتوقع ان يتم استلامه.

ويتم إلغاء إثبات الأصل المالي فقط عندما تنقضي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي أو تتم تسويتها أو تحول الجمعية – إلى حد كبير -جميع المخاطر ومكافات ملكية الأصل المالي إلى طرف آخر أو تكون الجمعية قد حولت السيطرة على الأصل إلى طرف آخر.

الالتزامات المالية

الإثبات الاولي

يُثبت الالتزام المالي فقط عندما تصبح الجمعية طرفاً في النصوص التعاقدية للأداه ويتم إثباته بسعر المعاملة.

إلغاء إثبات الالتزام المالي

يتم إلغاء إثبات الالتزام المالي فقط عندما يتم اطفاؤه أي عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد أو إلغائه. تكاليف الإيرادات من الاجور ، والمصاريف المباشرة الأخرى بخلاف المصاريف الإدارية والعمومية والعمومية. ويتم تسجيل المصروفات عند حدوثها كمصاريف فترة إذا لم يتسنى تحديد الفترات المستفيدة فيها ويتم تحميلها على الفترات ذات الصلة.

النقد وما يعادله

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، يتكون بند النقد وما يعادله من أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك والودائع قصيرة الاجل ذات سيولة عالية والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر او اقل .

أرصدة مستحقة وذمم دائنة أخرى

تتمثل في قيمة الإلتزامات المستحقة السداد مستقبلا مقابل مستحقات أخرى حصلت عليها الجمعية سواء صدر عنها أو لم يتم بعد إصدار فواتيرها.

المخصصات

الإثبات الاولي

يتم إثبات المخصص ضمن قائمة المركز المالي عندما يكون على الجمعية إلتزام قانوني أو ضمني حالي نتيجة لأحداث سابقة والذي يمكن تقديره بصورة موثوقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفق خارجي للمنافع الإقتصادية لتسوية الالتزام، ويتم قياس المخصص بإستخدام أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الإلتزام في تاريخ التقرير، وإذا كان أثر القيمة الزمنية للنقود ذا أهمية نسبية فيجب أن يكون مبلغ المخصص هو القيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يكون مطلوبا لتسوية الالتزام بمعدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة لذلك الالتزام. وعندما يتم قياس المخصص بالقيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يكون مطلوبا لتسوية الالتزام، فإنه يجب إثبات التخفيض في الخصم على أنه تكلفة تمويل في السنة التي تنشأ فيها.

الإيـــــرادات

تتمثل الإيرادات والمكاسب في التبرعات والصدقات والإعانات والهبات والتي تتلقاها الجمعية من المتبرعين وكذلك كافة الإيرادات الأخرى المتنوعة ويتم

معالجة الإيراد كما يلي :

- يتم إثبات الإعانات طبقا لأساس الاستحقاق في حال أن تكون الإعانات قابلة للقياس بدرجة معقولة .
- يتم إثبات التبرعات والزكوات والمنح غير القابلة للقياس بشكل دقيق طبقاً للاساس النقدي.
- يتم إثبات التبرعات العينية والتي تكون في صورة تجهيزات او منافع أو مرافق ضمن الإيرادات عند إمكانية قياسها بحيث تعكس القيمة المقدرة لتلك التبرعات القيمة العادلة لتلك الخدمات والمنافع .
- يتم إثبات التبرعات الرأسمالية المتمثلة في أصول ثابتة على صافي الأصول مباشرة ولا يتم اعتبارها ضمن إيرادات الجمعية .

التبرعات العينية

يتم قيد التبرعات العينية بالقيمة القابلة للتحقق فى الفترة المحاسبية التى تم الإستلام فيها وعند تعذر الوصول إلى القيمة القابلة للتحقق لتلك السلع فإنه يجب تأجيل الإعتراف بتلك التبرعات إلى حين بيعها .

المصروفات

(١) يتم إثبات المصروفات العمومية والإدارية فور إستحقاقها طبقاً لمبدأ الإستحقاق .

(٢) يتم إثبات مصروفات الأنشطة فور إستحقاقها طبقاً لمبدأ الإستحقاق .

(٣) نقد و ما يعادله

	٢٠٢١م
بنوك تجارية	٢٦١,٥٦٦
	٢٦١,٥٦٦

إيضاحات للقوائم المالية للفترة المالية من ٠١ ابريل ٢٠٢١ وحتي ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

(٤) إيرادات الأنشطة

	للفترة المالية من ٠١ ابريل ٢٠٢١ وحتي ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م
إيرادات برنامج القائد التنفيذي	٣٦٠,٠٠٠
	٣٦٠,٠٠٠

(٥) مصروفات الأنشطة

	للفترة المالية من ٠١ ابريل ٢٠٢١ وحتي ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م
مصروفات برنامج القائد التنفيذي	١٩٥,٠٠٠
	١٩٥,٠٠٠

(٦) المصروفات العمومية والإدارية

	للفترة المالية من ٠١ ابريل ٢٠٢١ وحتي ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م
مصروف الايجار	١٧,٢٥٠
مكافات وحوافز	٩,٠٠٠
مكتبية ومطبوعات	٨,٦٢٥
دعاية وإعلان	٤,٥٠٠
مصروفات تأسيس الجمعية	١٥,٩٥٩
	٥٥,٣٣٤

(٧) إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

لا تعد مخاطر أسعار الفائدة السوقية ذات أهمية بالنسبة للجمعية حيث ليس لديها قروض تحمل فوائد.

أ- مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الجمعية على مقابلة التزاماتها المتعلقة بالالتزامات المالية حال إستحقاقها. تتم مراقبة إحتياجات السيولة دورياً وتعمل الإدارة على التأكد من توفر سيولة كافية لمقابلة أي التزامات عند استحقاقها. ولا تعتقد الإدارة أن الجمعية معرضة لمخاطر مؤثرة تتعلق بالسيولة لطبيعة نشاط الجمعية ومحدودية الالتزامات مقارنة بالأصول.

ب- مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر أسعار العملات في التغيرات و التذبذبات المحتملة في معدلات العملات التي قد تؤثر سلباً على قيم الأصول و الالتزامات أو على التدفقات النقدية. وتراقب الإدارة تقلبات أسعار العمولات وتعتقد أن تأثير مخاطر أسعار العملات غير مؤثر لأن معظم تعاملاتها على المستوى المحلي.

(٨) إعتماد القوائم المالية

تمت الموافقة والاعتماد للقوائم المالية للجمعية من قبل مجلس الادارة بتاريخ ٠٠٠٠٠٠.